- الاجابة النموذجية -

الاسم و اللقب: الرقم التسلسلي: الفوج:

امتحان في مقياس القانون الدولي العام (مجموعة هـ)

السؤال الأول: تتمتع المنظمات الدولية تلقائيا بالشخصية القانونية الدولية، و بالتالي القدرة على إبرام المعاهدات.(5 ن)

تعتبر المنظمات الدولية من أشخاص القانون الدولي العام، و هي لا تتمتع تلقائيا بالشخصية القانونية الدولية، و إنما لا بد من توافر شروط: 1) أن تنشأ المنظمة الدولية بموجب اتفاق دولي، و بهذا المعنى هي المنظمات الدولية الحكومية و هي تختلف عن المنظمات الدولية غير الحكومية التي لا تعقد بين الحكومات.2)أن يكون للمنظمة حق تكوين إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول.3)أن تكون كيان دائم متميز.فإذا اجتمعت هذه الشروط صارت المنظمة خاضعة لأحكام القانون الدولي العام بما يفرضه عليها من التزامات و ما يقرره لها من حقوق. و يترتب على تمتعها بالشخصية القانونية الدولية أهلية إبرام المعاهدات الدولية.

السؤال الثاني: يعتبر التوقيع على نص المعاهدة الدولية تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة و قبول تطبيق أحكامها.

يهدف التوقيع على نص المعاهدة الدولية إثبات اتفاق الأطراف فيها على نص المعاهدة الذي تم تحريره ،أي توثيق المعاهدة. و القاعدة العامة تقضي بأن مجرد التوقيع مهما كان شكله أوليا أو نهائيا لا يعد تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة و قبول تطبيق أحكامها، بمعنى ليس كافيا لإلزام الأطراف المتعاقدة بموضوع المعاهدة، و لا يترتب عليه أي أثر قانوني ملزم. أما الاستثناء فيكمن في اعتبار أي معاهدة تم التوقيع عليها ملزمة لأطرافها، إذا اتفق الأطراف بأن يكون التوقيع ذو قيمة قانونية ملزمة، و ذلك في حالة تحقق إحدى الحالات الواردة في نص المادة 12 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية . (5 ن)

السؤال الثالث: لا تعترف منظمة الأمم المتحدة بالمعاهدات الدولية التي لم يتم تسجيلها، فالمعاهدة غير المسجلة تكون غير صحيحة و غير منتجة لآثارها القانونية. (5 ن)

بناء على نص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، لا تعترف منظمة الأمم المتحدة بالمعاهدات التي لم يتم تسجيلها، و لهذا الدول ملزمة بتسجيل المعاهدات بعد التصديق عليها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة حتى تتمكن أطرافها التمسك بها كدليل لإثبات الحقوق و الالتزامات الواردة فيها أمام أجهزة الأمم المتحدة(مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية).أما المعاهدات غير المسجلة تبقى صحيحة و منتجة لآثارها القانونية، بمعنى نافذة بين أطرافها، لأن إجراء التسجيل ليس شرطا لصحة المعاهدة، تكون المعاهدة صحيحة بمجرد اجتماع شروط إبرامها الشكلية و الموضوعية.

السؤال الرابع: يميز الفقه الدولي بين المعاهدات الشارعة و المعاهدات العقدية. وضح ذلك. (5 ن)

المعاهدات الشارعة هي التي تنشئ قواعد دولية جديدة أو تقرر قواعد تستقر في العرف الدولي، و يتم إبرامها في مؤتمر دولي أو بناء على دعوة منظمة دولية، يكون الهدف منها تنظيم موضوعات تتعلق بقضايا المجتمع الدولي ككل(اتفاقيات جنيف). أما المعاهدات العقدية هي اتفاقات خاصة بين دولتين أو أكثر بشأن أمور لا تهم الدول الأخرى في العادة.(المعاهدات التجارية...).